مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال
اسم الكاتب: م.د. ابتسام محمد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6836
تاريخ الاسترداد: 2026/06/03 19:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال

المدرس الدكتورة
ابتسام محمد عبد(*)

المقدمة:

يمر العراق بمرحلة تحول جذري ودراماتيكي ، تحول طال الأسس والقواعد التي بُنيت عليها الدولة العراقية الحديثة والتي تعد الثقافة السياسية والهوية الوطنية أحداها ، فالأولى تتعرض إلى محاولة تغيير من ثقافة خضوع إلى ثقافة مشاركة، والثانية تتعرض إلى محاولة إحياء وإعادة بناء ، والسؤال المطروح هنا هو هل ستبلغ هذه المحاولات مقاصدها النهائية في ظل العراقيل والصعوبات والإشكالات التي تواجهها ، والتي تفرضها عوامل وظروف الاحتلال والإرهاب وتزعزع الوحدة الوطنية ومطامع القوى الإقليمية والدولية ، وهذا ما سيجيب عليه بحثنا الذي سيبحر بعيداً من اجل سبر غور الثقافة السياسية ودورها في تشكيل الهوية الوطنية العراقية ماضياً وحاضراً ، ويحاول أن يخلق مبادئ وقواعد هادية للعمل تحررنا من قيود الثقافة السياسية السائدة وتوفر لنا إمكانات تشكيل هويتنا الوطنية في إطار الواقعية العملية والدقة التحليلية والمساعي الجدية.

أولا: الإطار المفاهيمي

تنطوي دراسة أي مفهوم على ضرورة الوقوف عند تعريفاته ومكوناته وأبعاده لمساعدتنا على وضع تصور فكري عام يسهل مهمتنا في فهم وشرح التطبيقات العملية لهذه المفاهيم على ارض الواقع ، والمفاهيم التي سنتطرق إليها في بحثنا هي الثقافة السياسية والهوية الوطنية .

تعد الثقافة السياسية مصطلحاً حديثاً كانت المدرسة السلوكية أول من أولته بالبحث، ثم تبنته المدرسة التنموية في مطلع ستينات القرن الماضي في محاولة منها لتمييز مراحل نمو وتطور النظم السياسية وانتقالها من نظم تقليدية إلى أخرى حديثة[1]، وقد تعرض عديد من الباحثين بالبحث والتحليل لموضوع الثقافة السياسية وأعطوها تعريفات عدة أبرزها تعريف (جيمس س. كولمان) الذي يعتقد بأنها "منظومة

[1] د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده بغداد ، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١، ص٣٢١

من المواقف والمعتقدات والقيم السائدة فيما يخص النظام السياسي"[1]، إما (لوشيان باي) فينظر إلى الثقافة السياسية كونها " مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي"[2] ولا يخرج تعريف الأستاذين (جورج روبرتس واليستر ادواردز) عن هذا الإطار، فالثقافة السياسية حسب رأيهم هي " النموذج الشامل للاتجاهات والقيم والمواقف والعقائد التي يتبناها الأفراد أعضاء مجتمع سياسي".

إن الثقافة السياسية تحتوي جوانب متعددة مثل عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية وأساليبها، والعلاقات السائدة بين القيم السياسية والإجراءات التي يطبقها النظام السياسي، والمواقف من القيادة والسلطة والهوية السياسية سواء للأفراد أو المجموعات.

وتضم الثقافة السياسية ثقافات فرعية يمكن التمييز فيما بينها بالاستناد إلى عوامل عدة مثل الدين والإقليم والعرق والمكانة الاجتماعية وغيرها، وتتكون هذه الثقافات من قيم ومواقف سياسية متمايزة عن قيم ومواقف الثقافة السياسية العامة، ورغم أن البعض يرى في هذه الثقافات مصدر ضعف أو تهديد لعملية الاندماج السياسي في المجتمع[3] على اعتبار أنها قد تشجع ظهور آراء وتوجهات تطرح نفسها بوصفها بديلاً للثقافة المهيمنة، إلا أن آخرين يرون فيها عامل إثراء واغناء في المجتمع نظراً لأنها قد تشكل قوى دافعة للتغيير في المجتمع، وتتيح للناس الحرية في التعبير عن آرائهم والسعي لتحقيق ما يسعون إليه[4].

وتتمحور الثقافة السياسية حسب التصنيف الذي (أورده غابرييل الموند وسيدني فيربا) في كتابهما (الثقافة المدنية) وهو التصنيف الأكثر شيوعاً حول ثلاثة أنماط تحددها أربعة موضوعات هي النظام السياسي، والمدخلات أي نشاط الأفراد السياسي مثل الترشيح والانتخاب، والمخرجات أي نشاط الحكومة مثل تقديم المساعدة الاقتصادية للمواطنين وتنظيم شؤونهم ورعاية مصالحهم، وتصور الأفراد

---

[1] James S.Coleman,Political Aspects for Modernization in : David L.Shills(ed),International Encyclopedia of Social Sciences ,London ,Macmillan Company and Free Press,vol.10,1968,p.395 .

[2] Lucian Pye,Political Culture, in : David L.Shills (ed.)International Encyclopedia of Social Sciences , London Macmillan Company and Free Press ,vol.12,1968,p.218

[3] جيفري روبرتس واليستراودردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي ، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩ ، ص٣٢٥.

[4] انتوني غدنز ، علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم د. فايز الصباغ ، بيروت وعمان ، المؤسسة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، ٢٠٠٥ ، ص٨٦ .

لذواتهم كمشاركين في الفعاليات السياسية، وهذه الأنماط هي: الثقافة الضيقة (التقليدية)، والثقافة التابعة (الخاضعة)، والثقافة المشاركة[1].

١. الثقافة السياسية الضيقة (التقليدية): يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة بضيق الأفق والتفكير، حيث لا يوجد هناك ما يربط بينهم وبين النظام السياسي ، فضلاً عن انه لا تتوفر لديهم معلومات بالقدر الكافي عنه، ويتسم وعيهم من جهة وإدراكهم حول تأثيرهم والتزامهم تجاه النظام السياسي من جهة أخرى بالانعدام، مما يعني أنهم لا يؤثرون في العملية السياسية ولا يتأثرون بها.

٢. الثقافة السياسية التابعة (الخاضعة) : يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة بإدراكهم الحسي بأنهم أصبحوا جزءً من النظام السياسي وبأنه يمتلك تأثيراً على حياتهم، ورغم أنهم قد يكّونون آراء سلبية كانت أم ايجابية حول العملية السياسية، وإحساساً أو تصوراً حول شرعية أو عدم شرعية النظام والسلطة السياسية إلا أن توجهاتهم إزاء المشاركة السياسية تتسم بالسلبية، ونظرتهم لدورهم السياسي تبقى نظرة تابعة تتأثر بأفعال الحكومة ولا تؤثر فيها.

٣. الثقافة السياسية المشاركة: يتصف أفراد المجتمع في ظل هذا النمط من الثقافة بقدرتهم على تطوير وعيهم الخاص بعملية المدخلات في المجتمع مما يسهل من مهمة انخراطهم في العملية السياسية، وهذا يدل على وعي الأفراد بنوعية المطالب الموجهة إلى النظام من جهة وإدراكهم بقدرة هذا النظام على الاستجابة لمطالبهم، وينبع هذا من إدراك الإفراد لحقوقهم السياسية وضرورة ممارستها[2]، بمعنى أنهم يتأثرون بالعملية السياسية ويؤثرون فيها.

أما الهوية الوطنية فهي مفهوم قديم ظهر في بادئ الأمر في أوربا متخذاً طبيعة دينية لكنه ما لبث أن تحول في القرنين التاسع عشر والعشرين متخذاً السلالة واللغة والثقافة صبغة له، وقد خضعت الهوية الوطنية لتعريفات مختلفة لكنها تلتقي حول فكرة واحدة هي إحساس الفرد أو الجماعة بالذات، فبعض الباحثين يعرف الهوية الوطنية بأنها "صور الفردية والتميز الذاتية التي يحملها ويخططها ممثل ويشكلها

---

[1] **للمزيد من التفاصيل انظر: د. علي الدين هلال و د. نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٤ .**

Gabriel A.Almond and Sidney Verba,The Civic Cultural: Political Attitudes and Democracy in Five Nations ,Boston, little, Brown and Company, 1965, p.16.

[2] **للمزيد من التفاصيل انظر : Ibid, pp.17-18**

ود. مها عبد اللطيف الحديثي ، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في الوطن العربي ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد الرابع ، ١٩٩٨ ، ص١٨٦-١٨٧.

و(يعد لها مع مرور الزمن) عبر العلاقات مع (آخرين) مهمين"[1]. ويندرج تعريف الباحث (انتوني سميث) في الإطار نفسه حيث يشير إلى أن الهوية الوطنية تعبر عن "الهوية الجماعية المتكونة أو الانطباع المتولد لدى أفراد الأمة عن أنفسهم وثقافتهم التي هي طابع الأغلبية من الإفراد، وتضفي الهوية الوطنية الشرعية على الوضع الاجتماعي والتآلف المشترك.

تعكس الهوية الوطنية بمفهومها العصري سمات الشعب أو الأمة وتحددهما، وبما إن الهوية الوطنية هي نتاج خصائص الثقافة الجماعية والتي تعطي للأمة شعوراً محدداً، وتضع للدولة أسسا تبني عليها حياتها السياسية المستقرة فهذا يعني أنها تسعى لتحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية ، بمعنى آخر أن الهوية الوطنية بمفهومها العصري تتخطى الولاءات الأخرى كافة دون إن يؤدي ذلك إلى محوها بالضرورة .

إن الدول ما أن تستكمل بناء أركانها وأسسها تبدأ بمهمة خلق امة عن طريق زرع شعور في نفوس أفرادها بالاستمرارية التاريخية من خلال المناهج التعليمية ، ونشر ثقافة مشتركة من خلال فرض لغة موحدة ، وخلق اقتصاد موحد ، وهذه الإجراءات ستكون كفيلة بتمهيد السبيل أمام ظهور هوية وطنية مشتركة ، لكن التصورات النظرية شئ والواقع شئ آخر فالطبيعة المعقدة للتشكيلات البشرية تضع صعوبات أمام تشكيل الهوية الوطنية ، فمثلاً محاولة فرض ثقافة معينة بوصفها أساس لهذه الهوية تتجاهل القيم التي يؤمن بها أغلبية الشعب أو فئات مهمة منه ستؤدي إلى عدم تجذرها على ارض الواقع ، وستدفع محاولة فرض هذه الثقافة والقضاء على القيم المقبولة شعبياً بالقوة إلى توليد ردود فعل سلبية تعمق هذه القيم في قلوب المؤمنين بها وتخلق تذمراً لديهم من سياسات الدولة الإكراهية[2].

ستؤدي هذه الحالة إلى تعزيز الهويات المحلية على حساب الهوية الوطنية ، فمحاولة الجماعات الاثنية والطائفية كضرورة منها للحفاظ على كيانها الجمعي وتراثها الثقافي وتكريس مصالحها ومزاياها المكتسبة فضلاً عن معاناتها أو شعورها بالتمييز والاضطهاد من قبل الجماعات الأخرى سيدفعها إلى حماية هويتها الخاصة على حساب الهوية العامة[3].

---

[1] صموئيل ب . هنتنغتون، من نحن ؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية ، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق ، دار الرأي للنشر، ٢٠٠٥ ، ص٣٠،ص٣٧ .

[2] ليورا لوكيتز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة دلشاد حيران ، اربيل ، دار آراس للطباعة والنشر ،٢٠٠٤ ،ص٢٠-٢١ ، ص١١٤ ،ص٢١٢.

[3] أنتوني غدنز ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١٥ .

ويحدد (هنتنغتون) عناصر ستة للهوية الوطنية هي السمات الثقافية والإقليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وقد تتغير السمة المهمة النسبية في مكونات الهوية الوطنية حسب الظروف والأوقات[1].

إن معامل الارتباط ما بين الثقافة السياسية والهوية الوطنية واضح ومحدد، فالدول التي تسودها ثقافة سياسية مشاركة نجد أن مواطنيها الذين يشاركون في الحياة العامة ويسهمون في النهوض بمستوى مجتمعهم يتميزون بولائهم الكبير لوطنهم مما يعزز من الهوية الوطنية لتلك الدول، أما الدول التي تسودها ثقافة سياسية خاضعة فنجد أن أفرادها لا يبالون بالمشاركة في الحياة العامة، ويشعرون بالاغتراب داخل مجتمعاتهم، لا تتعدى مسؤوليتهم تجاه الآخرين خارج نطاق عائلتهم، ولا يثقون بالسلطة السياسية التي يرون فيها أداة لتحقيق مصالح القائمين بها، يتميزون بقلة ولائهم لوطنهم مما يضعف من الهوية الوطنية لتلك الدول[2].

ثانياً : الثقافة السياسية وانعكاساتها على الهوية الوطنية العراقية قبل الاحتلال .

يمكن أن تدرج الثقافة السياسية التي سادت في العراق في العهدين الملكي والجمهوري حسب تصنيف (غابرييل الموند وسيدني فيربا) في خانة الثقافة السياسية الخاضعة[3].

فالمجتمع العراقي كنظيره العربي هو مجتمع أبوي يتكون من خليط من البنى التقليدية بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وعشائرية وطائفية ودينية مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وبنى حديثة تترابط فيما بينها لتنتج بنية اجتماعية جديدة، وتسود في ظل هذه البنية قيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية بينما تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيماً لفظية فاقدة للمفعول على الصعيدين الاجتماعي والنفسي مما سيولد أشخاصا في هذا المجتمع يخافون السلطة مثلما يخافون الحياة الأمر الذي سيمكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا المجتمع وإخضاعه لسلطتها[4].

لقد انعكست هذه الثقافة سلباً على عملية تشكيل الهوية الوطنية العراقية ، فرغم أن عملية بناء الدولة مرت دون ردود فعل عنيفة إلا أن تشكيل الهوية الوطنية كان عكس ذلك ، فالحكومات

---

[1] **للمزيد من التفاصيل حول هذه السمات : صموئيل ب.هنتنغتون ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٣ ،ص٤٨ .**
[2] **د. كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،١٩٨٧ ، ص١٦١.**
[3] **مؤيد جبير محمود الفلوجي ، واقع ومستقبل الثقافة السياسية التعددية في الفكر العراقي المعاصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ،٢٠٠٥ ،ص٩٤ .**
[4] **هشام شرابي ، النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر ، ط ٣ ، السويد ، دار نلسن ، ٢٠٠٠ ، ص ص١٦٩-١٧٥ .**

المتعاقبة في العهد الملكي فشلت جميعها في خلق هوية وطنية عراقية مشتركة تمثل الفئات المختلفة للشعب العراقي مع العلم أنها أشركت عناصر غير عربية في حكوماتها في محاولة منها لتجاوز مشكلة الانتماء القومي[1]، وذلك لغياب الأيديولوجية الوطنية أي عدم أهلية المفاهيم التي طرحت في ذلك الوقت لتحقيق المطامح الوطنية للمجموعات المكونة للمجتمع العراقي ، فمفهوم الهيمنة الوطنية الذي ظل سائداً منذ بداية تكوين الكيان العراقي حتى سقوط النظام السابق والذي وفر الأرضية الشرعية لحكم العرب السُنة لباقي المجموعات لم يكن يتواءم مع القيم الاجتماعية والدينية لهذه المجموعات ، فكل مجموعة كانت تحمل رؤيتها الخاصة بشأن تشكيل هذه الهوية ، فالعرب الشيعة والأقليات الأخرى كان يرون أن الهوية الوطنية يجب إن تكون مبنية في جوهرها وتوجهاتها على الأساس الجغرافي بمعنى أن تحتضن القيم والعادات والتقاليد المحلية المختلفة ، بينما رأي السنة أن هذه الهوية يجب أن تبنى على أساس قومي بمعنى أن نمط القومية العربية التي يمارس السُنة فيها دوراً رئيساً سياسياً وثقافياً والتي تتخطى حدود الدولة العراقية لتشمل الوطن العربي ككل هي الأساس في بناء هذه الهوية.

إن التعارض ما بين هاتين الرؤيتين ، وعدم قدرة النظام التعليمي المدرسي على محو العوامل التي أسهمت في تكوين الذاكرة الجماعية للشيعة والأكراد ، والخلاف التاريخي بين السنة والشيعة حول خلافة الرسول ، وتهميش الشيعة وشعورهم بالغبن وعدم العدالة ، وخشية الأكراد على هويتهم القومية وتماسك مجتمعهم من محاولات الدولة المستمرة فرض سياسة الدمج الثقافي أدى إلى توليد شعور بضعف الانتماء للدولة من قبل الشيعة والأكراد[2].

ورغم إن الهوية الوطنية العراقية لم تستطع حتى نهاية العهد الملكي أن تكون المظلة التي تغطي الولاءات الأخرى في الدولة إلا أن تحديدها مكن القيادات السياسية من استخدامها بوصفها أداة سياسية لبناء دولة عصرية تعددية من خلال توفير الإطار الاجتماعي والثقافي لها[3].

ولم يختلف الحال عن سابقه في العهد الجمهوري ، إذ استمرت أزمة الهوية تعيد إنتاج نفسها لاسيما في ظل استمرار ثقافة الخضوع التي وصلت اعلي مدياتها في ظل النظام السابق ، فهاجس الخوف من فقدان السلطة دفع النظام إلى زيادة اجراءاته القمعية والقاسية واستخدام وسيلة أكثر إحكاما لربط الشعب بالسلطة عن طريق نظام الحصص التموينية أثناء فترة الحصار والتي عدت أفضل وأسهل وسيلة من

[1] مؤيد جبير محمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤-٧٥ .
[2] إن عدم تقبل العرب الشيعة لفكرة الهوية الوطنية العراقية لم يكن نابعاً من رفضهم الأساس العرقي القائم على القومية العربية لهذه الهوية بل كان نابعاً من عدم تقبلهم لهيمنة العناصر السنية في بلورة وصقل الهوية الوطنية ، للمزيد من التفاصيل انظر: ليورا لوكيتز ، مصدر سبق ذكره، ص١١٥-١١٦ ، ص١٣٨ ، ص١٥١ .
[3] المصدر نفسه ، ص١١٤ ، ص٢٠٧ .

وسائل إدارة المجتمع العراقي[1] الذي ظل مغيباً عن الساحة السياسية واقتصر دوره على تلقي سياسات النظام وأفعاله دون أن يكون له أدنى تأثير عليها ، فالانتقاص من الديمقراطية من خلال تزييف الانتخابات ، وتعيين النظام من يشاء من الأشخاص في المناصب السياسية دون أدنى اعتبار لمعايير الكفاءة والجدارة ، وكبت الحريات السياسية ودعم النظام العشائري ، وعدم الاعتراف بحقوق الأقليات وممارسة العنف والقسوة ضدهم من خلال حرمانهم من حقوقهم وتهجير قسمٍ منهم ، وإقامة نوع من التحالف مع شيوخ وملاكي الأراضي على حساب مصالح الفلاحين ، كل ذلك أدى إلى أزمة عدم ثقة ما بين النظام والمجتمع العراقي كانت نتيجتها الطبيعية فقدان المواطن العراقي لشعوره بالانتماء للدولة العراقية[2]. عانت الهوية الوطنية العراقية خلال هذه الحقبة من تمزق حاد في كيانها ، فالدولة الوطنية تعتمد في وجودها على الهوية المشتركة وإلا فأن إرهاب الدولة والحروب الخارجية تكون هي الوسيلة الوحيدة لديمومة الدولة واستمرارها[3]، وهذا ما حدث في عهد النظام السابق الذي أدرك مشكلة ضعف الهوية فحاول خلق هوية مشتركة دعاها (ثقافة ما بين النهرين) التي تعتمد الموروث التاريخي أساسا لها ، وتجاوز القيم والثقافات والروابط الاجتماعية للمجموعات المكونة للمجتمع العراقي والتي حافظت على استمراريتها منذ مئات السنين[4].

إن عوامل عديدة مثل إجبار الشعب على ضرورة دعم الحزب الحاكم وسياسته والمشاركة في نشاطاته[5] حيث كان معيار المواطنة في العراق هي الانتماء لحزب البعث[6]، والسياسات القسرية للنظام فضلاً عن الضغوطات الخارجية أدت إلى فشل محاولة خلق هوية مشتركة مما أسهم في إبراز الهويات المحلية لاسيما القبلية على حساب الهوية الوطنية[7].

---

[1] مؤيد جبيرمحمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ،ص١١١ .

[2] محمد عدنان محمود الخفاجي ، سبل بناء ثقافة سياسية مشاركة في المجتمع العراقي ، مجلة دراسات دولية ، عدد٢٤ ، حزيران٢٠٠٤ ، ص١٣٠ .

[3] مؤيد جبير محمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٤ .

[4] ليورا لوكيتز، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٢ .

[5] جوزيف ياكوب ، مابعد الأقليات : بديل عن تكاثر الدول ، ترجمة حسين عمر ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٠ ، ص١٨١ .

[6] http://www.iraqiwriter.com/iraq-writer/azad/been-03.2006.htm.p.2

[7] جيف سيمونز ، عراق المستقبل : السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط ، ترجمة سعيد العظم ، بيروت ، دار الساقي ، ٢٠٠٤ ، ص٦٨ .

لقد أسهمت عوامل عديدة في تكريس ثقافة الخضوع ومنع ظهور ثقافة سياسية مشاركة يمكنها فسح المجال أمام تشكيل هوية وطنية عراقية منذ قيام الدولة العراقية حتى احتلال الولايات المتحدة للعراق يتمثل أبرزها في:

١. النهج الاستبدادي للحكومات : تلجأ هذه الحكومات إلى إشاعة نمط من الثقافة ينسجم مع أيديولوجياتها السياسية الحكومية متخذة شعارات عدة لتسويغ ثقافتها مثل الحفاظ على الوحدة الوطنية مما يسمح لها بتضييق هامش الحريات العامة وممارسة القمع والتعسف ضد الثقافات الفرعية الأخرى الأمر الذي يفاقم الوضع الداخلي سوءٍ من خلال تنامي مشاعر العداء والكراهية للحكومة وإضعاف صلة المواطن بدولته[١] فالحكومات العراقية المتعاقبة التي حكمت العراق حتى عام ٢٠٠٣ كانت وارثة العقلية العثمانية المغتربة والانعزالية مما انعكس على أسلوب عملها وتعاملها الذي تميز بتقوقعها وزيادة مخاوفها والذي عبرت عنه من خلال استخدام العنف والإقصاء ضد الشعب العراقي ، وشن الحروب الخارجية ضد جيران العراق.

٢. سلبية دور النخب السياسية العراقية : لم تبذل النخب السياسية العراقية بمختلف مشاربها سواء تلك التي كانت داخل السلطة أو خارجها جهوداً خلاقة وكبيرة لخلق هوية وطنية تعتمد مبدأ العراق أولا من خلال التنظير الفكري والسياسي لها رغم أن هذه المهمة كان من المفترض أن تكون ضمن أولويات عمل هذه النخب.إن فشل النخب العراقية في خلق هوية وطنية قادرة على إيجاد أساس روحي فكري لدولة عراقية تمثل مختلف فئات الشعب العراقي وشرائحه لايعود إلى تقصيرها في انجاز هذه المهمة فحسب وإنما يعود بالدرجة الأساسية إلى تبعيتها لأيديولوجيات خارجية مختلفة من غربية إلى عربية وإقليمية ودينية[٢]، فضلاً عن فشلها في تطوير خاصية التعايش التي يتميز بها المجتمع العراقي بمختلف انتماءاته والتي تنعدم فيها العنصرية بشكلها الاجتماعي المعلن على المستوى السياسي والتربوي وفضلت بدلاً عنه إبراز سياسة السكوت والتجاهل لطبيعة وحقيقة الأديان والمذاهب والجماعات التي أخذت طريقها في الترسيخ في ذهنية وذاكرة العراقيين بحيث غدا الحديث عن مثل هذه الأمور من المقدسات التي لايجوز المساس بحرمتها لدرجة أصبحت كل جماعة تشعر في داخلها بالاغتراب عن غيرها من الجماعات وعن هويتها الوطنية المشتركة .

---

[١] مؤيد جبيرمحمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩ .

[٢] سليم مطر ،جدل الهويات : عرب..أكراد.. تركمان .. سريان.. يزيدين.. صراع الانتماءات في الشرق الأوسط ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٣ ، ص ص٤٠-٤١ .

٣. قوة الولاءات مادون الوطنية: تعد الطائفية والقبلية ابرز هذه الولاءات والتي من شأن تناميها إيجاد حالة من التراخي بين المواطن ودولته، وتأسيس مجتمع عصبوي منغلق اجتماعياً ويميل إلى الانكفاء إلى الذات ويتجنب التفاعل مع غيره من المجموعات مما يقوض أسس الوحدة الوطنية ويضعف الولاء للوطن[١]، فالطائفية كانت الظاهرة الوحيدة المستمرة في بلد لم يعرف الاستقرار كالعراق حسب تعبير الباحث العراقي حسن العلوي الذي يضيف " في بلد يفتقر إلى التقاليد السياسية والدستورية كانت الطائفية تقليده الثابت ودستوره الدائم ، وقد أخذت معنى من القداسة لم يأخذه الدستور" ويضيف " إن الطائفية كالقومية ليست خطراً إذا لم تتحول إلى استحواذ وتسلط على الآخرين واستلاب هويتهم والتعالي عليهم " فالطائفية العراقية على حد قوله " ليست طائفية شارع وإنما طائفية سياسية رسمية تتصل بالسلطة التي اتخذت لنفسها مذهباً حاكماً مارست من ورائه التمييز الطائفي ضد المذهب المحكوم"[٢].

أما القبلية ورغم تآكل أسس نظامها في العصر الحديث إلا انه بقي الكثير من عاداتها وقيمها التقليدية جزءٍ من الثقافة الشعبية استغلها النظام السابق استغلالاً ذكياً ليس من اجل دعم استقرار العراق وإنما من اجل دعم استقرار حكمه على اعتبار أن النظام القبلي يشكل أساسا مهماً من أسس قاعدة الحكم القوية، حيث أدى رد الاعتبار إلى الهوية القبلية في عهد النظام السابق إلى تقوية الولاءات القبلية التي أسهمت بدورها في إضعاف الهوية الوطنية[٣].

٤. الطابع الاستبدادي للثقافة السياسية العراقية: تعد الثقافة السياسية العربية عامة (والعراقية خاصة) في تكوينها وبنيتها عاملاً لتكريس ظاهرة التسلط والاستبداد، أن الاستبداد الذي يعود في جانبه الأكبر إلى غلبة الطابع الاستبدادي على الطابع الديمقراطي في عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية يرتكز على دعامتين أساسيتين هما : الأنظمة السياسية التسلطية التي تفرض حكماً استبدادياً على شعوبها، والجماهير التي تكون مهيأة لقبول هذا النمط الاستبدادي للحكم وتتأقلم للعيش مع طبيعته[٤].

---

[١] مؤيد جبير محمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٠ ، ص ص٧٩-٨٠ .

[٢] حسن العلوي ، الشيعة والدولة القومية في العراق١٩١٤-١٩٩٠ ، طهران ، دار المجتبى،١٩٩٠ ، ص ص١١-١٢ ، ص٢٧٣ .

[٣] للمزيد من التفاصيل حول استغلال صدام للنظام القبلي ، انظر جيف سيمونز ، مصدر سبق ذكره ،ص ص٦٦-٧٠

[٤] د. حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية : الاتجاهات الحديثة في دراستها ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٠ ، ص ص١٠٩-١١١.

إن الاستبداد لاسيما في أعلى مراحله يولد عنفاً يكون أحيانا من القوة بحيث يهد أركان الدولة ، وهذا ماحصل في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية ، فالعنف أصبح السمة البارزة في هذه الفترة لدرجة انه شكل لغة الدولة والشعب وحوارها المفضل، وهذا العنف لم يولد من فراغ وإنما كانت له أسبابه ودوافعه الواضحة التي تمثل أبرزها في : الظلم والقهر الذي تعرض له الشعب العراقي على يد طواغيته الظالمين منذ فجر التاريخ حتى سقوط النظام السابق ، والتأثير الذي تركته الظروف المناخية والجغرافية على طبيعة ونفسية الإنسان العراقي من حيث ميله للعنف والعصيان[١].

٥. ضعف الاندماج الوطني: أن شعور احد الجماعات المكونة للمجتمع العراقي بعدم انتمائها إليه وحمل السلاح بوجه الدولة يحدث شرخاً قوياً في الهوية الوطنية ويعيق تكوينها ، فإصرار الحكومات العراقية المتعاقبة على التعامل مع الأقليات العراقية لاسيما الأكراد من منطق قومي ضيق واتخاذ إجراءات عدة لتعريب مناطقهم اوجد ردة فعل لديهم بحيث سوغ للحركات الكردية التعامل مع الحكومة من منطق قومي أيضا مطالبة بتوسيع الحكم الذاتي تارة وبالاستقلال تارةً أخرى[٢].

٦. الطعن في مواطنة العراقيين: أن أسلوب الطعن في ولاء الكثير من أبناء الشعب العراقي والتشكيك بانتمائهم لوطنهم كان ابرز ما ميز ثقافة النخبة السياسية العراقية في العهدين الملكي والجمهوري ، أن استخدام هذا الأسلوب الذي ترتب عليه تهجير أعداد كبيرة من الشعب العراقي كان غرضه واضحاً هو الرغبة في إقصاء الرأي المعارض[٣].

٧. طبيعة الثقافة السياسية العراقية التي تعتمد الانقلابية والثورة لا الحوار بوصفهما وسيلة لتغيير الوضع القائم ، ويعود سبب ذلك إلى حقيقة أن هذه الثقافة قد نهلت من منبعين هما : الفكر الاشتراكي الماركسي والفكر التنويري الإسلامي الذي أرسى قواعده عدد من دعاة الإصلاح مثل جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهم[٤].

أن العقبات التي وقفت حائلاً أمام تبلور الثقافة السياسية العراقية إلى ثقافة مشاركة وأمام تشكيل هوية وطنية مشتركة كانت من الأسباب التي أدت إلى شيوع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق طوال هذه الفترة بسبب قلة دعم معظم العراقيين للسلطة والتشكيك في شرعيتها .

---

[١] مؤيد جبير محمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٣ ، ص١٧٠ .
[٢] سليم مطر، مصدر سبق ذكره ،ص ص٦٥-٦٦ .
[٣] مؤيد جبير محمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨١ .
[٤] لم يترك التيار الليبرالي في الثقافة السياسية العراقية سوى تأثيرٍ بسيطٍ للمزيد من التفاصيل انظر: حسن العلوي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١١ .

ثالثاً: الثقافة السياسية وانعكاساتها على الهوية الوطنية العراقية بعد الاحتلال.

كانت كل التوقعات تشير إلى أن سقوط النظام السابق سيدفع نحو تغيير نمطية التفكير والسلوك الذي حكم الفترة الماضية، إلا أن نمط الثقافة السياسية الماضية حافظ على استمراريته من خلال سلوك المتنافسين على السلطة الذي أسهم في تحديد مواقفهم وتوجهاتهم.

لقد حكمت الثقافة السياسية العراقية بعد الاحتلال توجهات ومواقف عدة عبرت عن وجودها القوي على الساحة السياسية، وتنقسم هذه التوجهات ما بين ثقافة سياسية مشاركة وأخرى تقليدية وثالثة خاضعة ورابعة تعبر عن ثقافة عنصرية أو طائفية أو عشائرية، وقد أدى واقع العراق الداخلي إلى تسريع التناقضات واحتدام الصراعات بين هذه الثقافات مما عزز بدوره التناقضات بين الفئات المختلفة للشعب العراقي(*)، وبما أن قوات الاحتلال تمسك بيدها العصا التي تحرك بها التحولات الداخلية وتوجيه مسارها على وفق مصالحها، لذا كان من الطبيعي أن ينقسم العراقيون إلى موقفين متمايزين: قسم يرفض المشروع الأمريكي وآخر تناغم معه[1]، ورغم أن كلا الموقفين ينظران إلى قوى الاحتلال النظرة ذاتها أي بوصفها قوة غازية منتهكة لحقوق العراقيين وغاصبة لحرياتهم ومن ثم يتوجب مقاومتها إلا أنهما يختلفان في طريقة التعامل معها ، فالفريق الأول يرى أن العمل المسلح هو الطريقة الأكثر نجاحاً في التخلص من الاحتلال ، فيما يعتقد الثاني أن العمل السياسي السلمي هو الأكثر فاعلية لطرد الاحتلال مع إمهالها الوقت لتبيان مصداقيتها ، وفي حال عدم الإيفاء بوعودها فأن الفريق الثاني سيتحد مع الأول[2].

ورغم نوايا النظام السياسي الحالي ووسائل الاتصال الجماهيري ورغبات قوى الاحتلال باعتماد الديمقراطية سبيلاً للحكم مما سيمهد السبيل أمام تغيير الثقافة السياسية العراقية من ثقافة خضوع إلى ثقافة مشاركة إلا أن ممارسات الحكومة والاحتلال (ومعارضة بعض الجماعات الواقع الجديد) أدت إلى استمرار ثقافة الخضوع الذي يعد العنف ابرز سماتها[3]، ففي ظل غياب الثقافة الوطنية الشاملة، وانعدام الثوابت الرمزية المجمع عليها، والخشية سواء من الاضطهاد السياسي أو التهميش الاجتماعي يعمل كل فريق أو طائفة إلى تفعيل ثقافته الفرعية واستحضارها بغية تحقيق مصالحه الاثنية وتغليبها على ما سواها

(*) اتخذ التناقض بين هذه الثقافات شكلين هما : الشكل السلمي الذي يظهر واضحاً في السجالات السياسية التي تجري على نطاق واسع داخل العراق ، والشكل المسلح الذي وان كان نطاقه ضيقا إلا انه يخشى أن ينتشر شاملاً العراق بأكمله .

[1] مؤيد جبير محمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١١ .

[2] محمد عدنان محمود الخفاجي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣١ .

[3] رعد حافظ سالم ، هل يمكن إقامة ديمقراطية في العراق ، عمان ، بلا دار نشر ، ٢٠٠٥ ، ص ص٨٩-٩٠ .

من مصالح من خلال فرض وجهة نظره ومن ثم السعي لنشر أفكاره وتوسيع نطاق معتقداته، وبهذا تتحول الثقافة الفرعية إلى ثقافة تكون وظيفتها الأساسية تقسيم المجتمع وتشظيته بدل توحيده وشد لحمته[١].

إن توحيد الثقافة الفرعية مع الاختلافات العرقية أو الطائفية سيفرز وضعاً خطيراً[٢]، فصعود إحدى المجموعات للسلطة يفهم من قبل المجموعات الأخرى على انه قمع لحرياتها وحقوقها[٣].

إن المشكلة الوحيدة في العراق ليس صعود حكومة ذات أغلبية شيعية أو سنية أو كردية وإنما المشكلة في إن تجهد هذه الحكومة في تحقيق مصالح طائفتها أو قوميتها، وفرض رؤاها الخاصة على المجتمع ككل وليس تحقيق مصلحة شعبها، فمحاولات إحدى حركات الإسلام السياسي بشقيه الشيعي أو السني (والمسيطر على الساحة العراقية حالياً) فرض مشروعه السياسي للدولة الإسلامية سيعني بالضرورة إقصاء الآخر المختلف معه سياسياً ودينياً ومذهبياً، وإضعاف نظام المواطنة بوصفه نظاماً قانونياً وعلائقياً يربط أفراد المجتمع بالدولة، ومنع قيام مجتمع مدني أو ديمقراطي في العراق والنتيجة الطبيعية لكل ذلك سيكون بدون شكل انهيار الدولة[٤].

يمكننا القول إن قيام حكومة تفرض مشروعها للدولة الإسلامية يبدو مستبعداً في ظل وجود توجه أمريكي يمنع قيام مثل هكذا حكومة ، لكن قيام حكومة على أساس التشكيل الطائفي أو المذهبي أو القومي كما هو الحال مع الحكومة الحالية والسابقة سيكون له آثاره الخطيرة المتمثلة في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق بسبب التوترات التي تفرض وجودها على العلاقة بين المجموعات المكونة للمجتمع العراقي مما يتسبب في إضعاف الهوية الوطنية العراقية.

إن كون المجتمع العراقي مجتمع ملل ونحل وهو ما يمثل عنصراً أساسيا في بنائها الاجتماعي وتكوينها التاريخي أسهم في أن يعيش أفراد هذا المجتمع في أوطانهم من خلال التكوينات العرقية والدينية والقبلية التي ينتمون إليها إي إننا نرى الوطن من خلال هذه التكوينات لا أن نرى هذه التكوينات من خلال الوطن.

---

[١] **مؤيد جبير محمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧٠ .**

[٢] **محمد عدنان محمود الفلوجي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣١ .**

[٣] **دون برانكاتي ، هل الفيدرالية استقرار للعراق ، ترجمة د. باسم علي خريسان ود. سعد علي حسين ، سلسلة أوراق سياسية عدد ٣ ، مركز العراق للأبحاث ، ٢٠٠٥ ، ص٣ .**

[٤] **د. باقر النجار، الطائفة والمواطنة والإسلام السياسي في البحرين ، مجلة حوار العرب ، السنة الثانية ، عدد١٤ ، يناير٢٠٠٦ ، ص١٠ .**

إن تغيير الثقافة السياسية العراقية من ثقافة خضوع إلى ثقافة مشاركة من اجل الإسهام في خلق هوية وطنية عراقية مشتركة ينضوي تحت لوائها الشعب العراقي بمختلف فئاته وأطيافه ليست بمسألة صعبة التحقق لكنها اصطدمت بعد الاحتلال بعقبات عدة أبرزها :-

١. فرض حركات الإسلام السياسي وجودها على الساحة السياسية العراقية ، فهذه الحركات التي توظف الدين في عملها السياسي والتي تعتمد على الاستنفار الأيديولوجي الديني في مقارعتها للقوى المناوئة لها تعتمد خطاباً مغرقاً في إيديولوجيته مما اضعف من قدرتها على فتح خطابها الحزبي على آفاق وطنية أرحب، وضيق من إمكاناتها في بناء علاقات تعتمد الحوار والتحالف سواء مع الحركات والأحزاب الأخرى المختلفة معها أو مع الدولة ، فتحرك هذه الحركات في إطار ما يسمى ب (ثقافة الفتاوى) إي تقنين وتسويغ كل فعل أو موقف أو سلوك اجتماعي وسياسي من خلال فتاوي يصدرها رجال الدين دليل على امتزاج الإيديولوجي بالديني في ثقافة هذه الحركات السياسية.

إن قدرة هذه الحركات على توسيع دائرة الالتقاء والحوار مع الأطراف الأخرى المختلفة معها سياسياً يعتمد بدرجة أساسية على إبراز الجوانب الوطنية والإنسانية على حساب الجوانب الإيديولوجية والتأكيد عليها في خطابها وممارساتها العملية[١].

٢. تأثيرات الحرب الأمريكية على العراق: إن التأثيرات الكبيرة التي تركتها هذه الحرب مثل حجم التدمير الواسع النطاق، وتفكيك أجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها وما اقترن بها من فوضى وعدم استقرار وانفلات امني، وتعطيل قوى الاحتلال العملية السياسية، كلها تأثيرات عرقلت دون شك تأسيس ثقافة سياسية مشاركة في العراق.

٣. ضعف دور منظمات المجتمع المدني وهشاشته في العراق.

٤. عدم قدرة معظم الأحزاب السياسية العراقية الارتقاء إلى مستوى المسؤولية الوطنية بسبب تشرذمها، وافتقار بعضها إلى قواعد شعبية ، وافتقادها القدرة على بناء إجماع وطني حول بعض القضايا الجوهرية، مما أسهم في بروز دور التكوينات العشائرية والقبلية[٢].

٥. دونية الولاء للدولة على ما سواها من ولاءات، إن حلقة الانتماءات الأضيق من الدولة مثل الانتماء للأسرة والعشيرة والقبيلة والطائفة وغيرها أصبحت من القوة بحيث أخذت تتنافس مع

[١] د. باقر النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٢-١٤ .
[٢] د. حسنين توفيق إبراهيم، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٣ .

الولاء للدولة، فالمواطن بات يعرف من خلال طائفته لا من خلال وطنه مما يخلق أزمة في الهوية تتمحور مظاهرها في ضعف علاقة المواطن بدولته، وتفضيل المواطن الانتماء إلى الحلقة الأوسع للانتماء سواء كان قومية أو أممية على الانتماء لدولته.

إن عدم التناسق والانسجام بين تلك الانتماءات (دون الدولة والقومية والأممية) دون الولاء للدولة يخلق حالة من عدم التوازن التي قد تدفع نحو حالة من التصادم مابين هذه الولاءات والانتماءات تصل أحيانا إلى حد رفع إحدى المجموعات السلاح ضد الدولة[١]، وهذا مانراه واضحاً في العراق بعد الاحتلال.

٦. عدم رغبة المجموعات المكونة للمجتمع العراقي الاندماج الكامل لدرجة الذوبان لتشكيل مجتمع جديد قائم على أساس المواطنة التي تعتمد على مبدأ المساواة للجميع، فكل مجموعة تفضل الاحتفاظ بخصوصيتها وتراثها وطريقتها الخاصة في الحياة، وهي تنطلق في تفضيلها هذا من منطلقين هما:

إن ثمن الاندماج فادح حضارياً أو غير ممكن سياسياً، لذا تحاول كل مجموعة الحصول على اعتراف المجاميع الأخرى بمشروعية هذا الاختلاف وتكريس وجودها سياسياً ودستورياً دون إن يخل هذا التكريس بحقوق إي جماعة المكتسبة منها والطبيعية[٢]، وما المطالبة بإقرار مبدأ الفيدرالية في الدستور سوى تكريس حي لمشروعية الاختلاف من قبل هذه المجموعات، وقد يرتب الاتفاق حول تقسيم الحدود الإقليمية للمناطق الفيدرالية المزمع إقامتها في العراق على وفق الإبعاد العرقية والطائفية نتائج خطيرة ليس اقلها الصراع العرقي والانفصال ، ودعم الهويات المحلية في البلاد[٣].

لقد هيأت الحرب على العراق وما تبعها من احتلال أمريكي مشرعن من قبل الأمم المتحدة البلاد لاحتمالات متعددة تعد الصراعات العرقية والطائفية أكثرها بروزاً ووضوحاً كما ذكرنا آنفا، ورغم انه بإمكان الإدارة الأمريكية التعامل مع الاختلافات والانقسامات الثقافية والعرقية والدينية إلا إنها تفتقد التفكير والفهم السليم للمجتمع القبلي في العراق بروابطه وعلائقه وتكويناته العائلية[٤].

إن أزمة الدولة العراقية منذ عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر يكمن في غياب الدولة الممثلة لهوية عراقية مشتركة وواضحة بإمكانها صهر التنوعات المختلفة للشعب العراقي من دينية وطائفية ولغوية[٥].

---

[١] د. علي الدين هلال و د. نيفين مسعد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٢٦-١٢٧.
[٢] انتوني غدنز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٩ .
[٣] دون برانكاتي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ .
[٤] جيف سيمونز ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤ ، ص٧١ .
[٥] سليم مطر ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦ .

رابعاً: إمكانات بناء ثقافة سياسية مشاركة لتعزيز الهوية الوطنية في عراق المستقبل.

إن عملية تأسيس ديمقراطية حقيقية تعتمد الحوار والمشاركة السياسية والانتخابات وتداول السلطة رسمياً تقتضي إجراء تغييرات مهمة في بنية المجتمع والدولة العراقية لأجل خلق ثقافة وطنية مشتركة توحد الإجماع الشعبي والرسمي حولها بما يمكنه أن يسهم في تبلور الهوية الوطنية المشتركة، ورغم أن هذه العملية قد تستغرق وقتا طويلاً بسبب العوائق والعقبات التي ذكرناها سابقاً إلا إنها ليست صعبة التحقيق، ويمكن إيراد أهم هذه المستلزمات والمتطلبات في:

١. إنهاء الاحتلال وتغيير السياسة الأمريكية في العراق بحيث تفضي إلى دور اكبر للأمم المتحدة[١].
٢. خلق ذات اجتماعية جديدة بدل القديمة تعتمد في علاقاتها مع الآخرين على التعاون والمساواة والحوار والسيطرة والخضوع من خلال إجراء تغييرات جذرية في العلاقات العائلية وأساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية.
٣. العمل على تفكيك أسس النظام الأبوي واستبداله بنظام ديمقراطي يقوم على سيادة حكم القانون.
٤. إقامة الأسرة الديمقراطية التي تعد حجر الزاوية في المجتمع الديمقراطي من خلال تعزيز دور الأسرة النووية التي ستشكل القوة القادرة على تجاوز العلاقات الأبوية سواء كانت العائلية أم الاجتماعية.
٥. العمل على تحرير المرأة من القيود التي تكبل حركتها وإفساح المجال أمامها لإظهار قدراتها الإبداعية والعملية .
٦. إشاعة جو من اللاعنف للحيلولة دون تسويغ استخدام العنف من قبل السلطة والمعارضة من اجل حماية وحدة المجتمع وانجازاته، فالعنف بأشكاله المختلفة حتى لو تحققت له سبل النجاح فهو لن ينجح في تغيير طبيعة السلطة الأبوية[٢].
٧. توفير إطار سياسي يسمح بحرية الرأي والمعارضة على المستويات كافة وإشراك الجماهير بشكل فعال وحقيقي في عملية اتخاذ القرار.

[١] د. حسنين توفيق إبراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٥.
[٢] هشام شرابي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص١٧٧-١٧٩ ، ص١٨٦ ، ص ص٢٠٤-٢٠٨ .

٨. توفير إطار اقتصادي يضمن لأفراد المجتمع كافة الحصول على حقوقهم الاقتصادية وبما يحررهم من الحاجة والعوز والتبعية[١].

٩. تكوين أحزاب سياسية تمثل الفئات والشرائح المختلفة للشعب العراقي ، ومنع قيام أحزاب تقوم على أساس الانتماء الجزئي من خلال تبني قوانين تصويت تتجاوز الانتماء الإقليمي بشكل يمكن الأحزاب من التنافس على عدد كبير من المناطق للفوز بنسب معينة من الأصوات[٢]، ومن خلال قيام القوى والأحزاب السياسية العراقية التي وصلت إلى السلطة باعتماد أسلوب التحاور مع القوى والفئات السياسية الأخرى .

١٠. توجيه وسائل الإعلام والمعلومات بما يضمن تقوية الروابط والصلات وتعزيزها مابين المجتمع من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى.

١١. ضرورة النهوض بمستوى المجتمع العراقي ونشر الوعي السياسي بين أفراده من اجل أن يحكم تعامله مع الحكومة صيغة جديدة ليست صيغة المتلقي لسياسات الحكومة وإنما المساهم في هذه السياسات والمطالب بتحقيق الصالح العام، وتحقيق هذه الغاية تفترض أن تكون مشروعات الحكومة منبثقة من قبل مؤسسات المجتمع المدني كافة.

١٢. ضرورة أن يتضمن الدستور قواعد وقوانين ومبادئ توطد قاعدة الديمقراطية في العراق وترسخ عملها، وتعمل على بناء ثقافة سياسية مشاركة من خلال التقريب بين المجموعات المكونة للمجتمع العراقي ووضعها في إطار وطني يسهم في تعزيز انتمائها سياسياً ومجتمعياً واقتصادياً للدولة العراقية[٣].

١٣. ضرورة قيام الدولة والقوى السياسية والحزبية ذات النهج المعتدل ببذل الجهود من اجل تأسيس ثقافة سياسية قائمة على الحوار والتواصل[٤].

١٤. الإقرار بحقيقة التنوع والاختلاف المجتمعي بأبعاده المختلفة الدينية والقومية والسياسية من خلال حق مكونات المجتمع العراقي المختلفة في التعبير عن مصالحها ومطالبها عبر مؤسسات المجتمع

---

[١] **كمال المنوفي ،الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، في : مجموعة مؤلفين ، الثقافة والمثقف في الوطن العربي ، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص١٧٧ .**

[٢] **دون برانكاتي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ .**

[٣] **محمد عدنان محمود الخفاجي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٤-١٣٥ .**

[٤] **د. باقر النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥ .**

المدني[1]، والكف عن النعت ببعض مكونات المجتمع مثل الشيعة العرب بالكفر والهرطقة واتهامهم بعدم الولاء للدولة العراقية حيث لا يستطيع إي شخص أن يحكم على قطاع كبير من الشعب العراقي بعدم الولاء مستنداً في ذلك على تقديرات انطباعية أي بناء على معطيات توجب الاختلاف في تفسيرها ، فحالة الرفض المجتمعي للشيعة قد تولد لديهم حالة من الانعزال الذاتي والاجتماعي وعدم الثقة ومن ثم مزيد من الرفض والعناد الذي يقود إلى التشنج الاجتماعي والرفض السياسي وتعزز ليس من حالة الفرز الطائفي فحسب بل من دعم الهوية الطائفية[2]، وكذلك إشعار الأكراد بعراقيتهم لا بكرديتهم وعبر إجراءات وترتيبات معينة قانونية وغير قانونية من اجل التخلص من النزعة الانفصالية التي قد تهدد الكيان العراقي مستقبلاً[3]، واحتضان السنة العرب والأقليات الأخرى في العملية السياسية التي يجري تأسيسها حالياً في العراق.

١٥. تغيير المناهج الدراسية في العراق بحيث تتطرق إلى التكوينات المختلفة للمجتمع العراقي وتقاليدها وعاداتها ودورها في المجتمع وصنع التاريخ العراقي.

١٦. إيجاد أيديولوجية وطنية تخلق الوعي بالهوية الوطنية العراقية وتكشف عن وجودها الموضوعي الموروث والابتعاد عن الإيديولوجيات الخارجية التي تجهل الخصوصية العراقية بنواحيها الجغرافية والتاريخية والعقلية.

١٧. اعتماد مبدأ الوطنية العراقية في التعامل مع المجموعات المكونة للمجتمع العراقي.

١٨. اعتماد مبدأ المساواة في التعامل مع المجموعات المكونة للمجتمع العراقي من خلال رد الاعتبار لهذه المكونات كافة، ومنحها الدور الذي يتناسب مع حجمها وتأثيرها في العملية السياسية والثقافية.

ان العراق لا يستطيع الاستمرار وفرض وجوده القوي على الساحتين الإقليمية والدولية ما لم يمتلك ثقافة سياسية وطنية وشاملة تخلق شعوراً بالانتماء لهوية عراقية أصيلة تصهر الفئات المختلفة للشعب العراقي في بوتقة وطنية واحدة[4].

---

[1] **د. عامر حسن فياض ، جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في الخطاب السياسي العراقي المعاصر ، صحيفة طريق الشعب ، ٢٨ ايار٢٠٠٤ .**

[2] **د. باقر النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣ .**

[3] **ابتسام محمد العامري ، المسائل الخلافية في الدستور العراقي القادم ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة الأولى ، العدد ٢ ، حزيران٢٠٠٥ ، ص٩٠**

[4] **سليم مطر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩ ،ص٤١ ، ص ص٢٥٦-٢٥٧ .**

الاستنتاجات :

عكس الواقع العراقي في فترتي ما قبل وما بعد الاحتلال بكل معطياته وتجلياته صورة قاتمة بنى عليها البعض رؤى وتصورات تتمحور حول حقيقة أن مهمة تغيير الثقافة السياسية العراقية، وبناء الهوية الوطنية على أسس جديدة ومقبولة من الأطراف كافة تبدو صعبة التحقيق، وتصوراتنا الخاصة حول صعوبة انجاز هذه المهمة تتركز على جملة من الحقائق والوقائع المنظورة وغير المنظورة والتي يتمثل أبرزها في:

١. وجود حالة الاحتلال واستمرارها: إن الاحتلال يضعف مبدأ المواطنة ، فاصطفاف قوى الاحتلال إلى جانب إحدى مكونات المجتمع العراقي على حساب أخرى سيدفع بالأخيرة ليس إلى حمل السلاح بوجه الاحتلال فقط وإنما التقوقع على ذاتها مما يمنحها شعوراً بالعزلة والاضطهاد والتهميش يجعلها تفكر باستمرار بحماية مصالح جماعتها وليس مصالح وطنها .
٢. الإرهاب بكل مفاصله وبمختلف تنظيماته والذي يؤثر على مستويين: المستوى الشعبي حيث أن الإرهاب يجعل المواطن العراقي يهتم بحماية نفسه أولا قبل حماية وطنه أو تدعيم هويته الوطنية ، ويقيد من حريته وحركته ، والمستوى الرسمي حيث إن الإرهاب يقيد من حرية عمل الرموز الوطنية التي تسعى لبناء وطنها ونيل الاستقلال الكامل.

أن الإرهاب الذي يعمل على إشاعة الفوضى والقتل والتخريب تتقاطع مصلحته مع سعي العراقيين لبناء هويتهم الوطنية لأن هذا كفيل بإنهاء وجوده أو تصفية مواقعه ، لهذا انصب تفكيره على قتل الرموز الوطنية التي تعمل على شد اللحمة الوطنية أو تهديدها وإرهاب المواطنين لإغراق العراق في فوضى لاقِبل له بردها الأمر الذي سيمكنها أي قوى الإرهاب في النهاية وحسب منظورها لما ستؤول إليه الأحداث في العراق إلى استلام السلطة ومن ثم فرض برنامجها الذي يتسم عادة بضيق الأفق والتفكير.

٣. وجود فجوة ما بين الحكومة والشعب لاسيما في ظل وجود فئة قليلة منتفعة وأخرى كثيرة ومحرومة، فوجود هذه الفجوة سيترك تأثيراً سلبياً على العلاقة ما بين الطرفين تدفع تدريجياً إلى توليد أزمة عدم ثقة بينهما تؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بهويته الوطنية.
٤. تصاعد الهويات الفرعية المحلية على حساب الهوية الوطنية، وأسباب هذا التصاعد عديدة أبرزها: الظلم الذي لحق ببعض مكونات وفئات وشرائح المجتمع العراقي بحجة إنها مهددة للنظام السياسي، ووجود نزعات انفصالية لاسيما عند الأكراد الذين سيستمرون في دعم هويتهم القومية، واستبدادية النظام السياسي الذي حابى فئة أو طائفة على حساب أخرى مما يجعل

الأولى تتمترس خلف هوياتها المحلية بحجة إنها الطريقة الأكثر فاعلية في تحقيق مصالحها والحفاظ على خصوصيتها.

٥. تصاعد الهويات ما فوق الوطنية بعد الاحتلال بشكل واضح ، وتعني هذه الهويات الارتباط والتواصل مع الفئات العرقية والطائفية والدينية في الدول الأخرى مثل تفاعل الشيعة العراقيين مع الشيعة في الدول الإقليمية المجاورة والقريبة ، واعتقاد الُسنة العراقيين أنهم امتداد للعرب السنة في العراق ، وتصور الأكراد أن كردستان العراق هي الجزء الجنوبي من دولة كردستان الكبرى. إن تصاعد الهويات ما دون وما فوق الوطنية دليل على ضعف الهوية الوطنية العراقية.

٦. تدخل القوى الخارجية والتي تدعم فئة أو طائفة أو قومية على حساب أخرى، حيث تعتقد هذه القوى إن ضمان مصالحها وتحقيقها لا يتم إلا بصعود الجماعة التي تدعمها إلى الحكم، لذا ستحرض كل مجموعة إلى التمترس خلف هويتها المحلية الذي تراه السبيل الأفضل لتحقيق مصالحها هي الأخرى لأن التمترس خلف الهوية الوطنية قد يضيع عليها هذه المصالح، مما يؤدي إلى تجسير الفجوة بين الفئات المختلفة للشعب العراقي ويخلق حالة من الشك وعدم اليقين فيما بينهم بحيث تفهم كل بادرة أو خطوة مطروحة للنقاش أو للعمل بمفهومها الضيق الخاص وليس الواسع العام فهما خاطئا، الأمر الذي يدفع كل طرف إلى الحرص على عدم التنازل عن أي حق من حقوقه أو مكاسبه ، حيث يعد التنازل هزيمة حسب تصورهم .

٧. صعوبة دمج المجموعات المختلفة المكونة للمجتمع العراقي لتشكيل مجتمع جديد يجمعه شعور مشترك بالانتماء لهوية وطنية واحدة والسبب وراء ذلك هو الخشية من أن تحاول إحدى المجموعات المندمجة فرض نظرتها أو نموذجها الخاص الذي يفهم من قبل المجموعات الأخرى على انه محاولة لتذويبهم في كيان المجتمع بدلاً من ذوبان الجميع على قدم المساواة لتشكيل كيان اجتماعي جديد .

٨. أن نموذج التعددية المجتمعية أي احتفاظ كل جماعة بخصوصيتها الاثنية والطائفية المكفول دستورياً قد يفقد على المدى البعيد قدرته التواصلية أو قد يحمل بداخله بذور فنائه لأسباب عدة منها :

أولاً: احتمالية وصول حاكم مستبد إلى السلطة والذي قد يفضل أبناء طائفته أو قوميته على حساب باقي فئات المجتمع أو يقوم باغتصاب حقوق الآخرين والاعتداء عليها، وعند اعتراض أفراد المجتمع على سياسته تلك ومطالبتهم بحقوقهم التي كفلها لهم القانون فأنه

لن يتورع عن استخدام العنف والقسوة ضدهم مسوغاً سلوكه بأنه حماية للأمة والنظام وحفظاً للاستقرار، وسيشجع استبداده بلا شك تقوية الهويات الفرعية وإضعاف الهوية الوطنية.

ثانياً: هشاشة مبدأ المواطنة ، فكل جماعة اجتماعية ستفسر الأمور حسب منطلقاتها الاثنية أو الطائفية، فأي إجراء أو قرار يقوم به أو يصدره الحاكم حتى لو كان لخدمة المجتمع أو الأمة سيفهم من قبل هذه المجموعات على انه موجه ضدها، مما يخلق أمام الحاكم صعوبات جمة تجعله يفكر عند استصداره أي قرار بإرضاء الجميع وليس بتحقيق المصلحة الوطنية مما يعيق من عملية بناء دولة عصرية، ويعزز الهويات الفرعية ويضعف الهوية الوطنية.

ثالثا: ضعف الثقافة الديمقراطية، فالتنازل عن بعض الحقوق والمكتسبات لصالح تدعيم المصلحة الوطنية وهو احد المبادئ المهمة للديمقراطية غير معترف به في العراق ، فالتنازل عن بعض الحقوق والمكتسبات يعد بنظر المجموعات المكونة للمجتمع العراقي تنازلاً من مجموعة لصالح مجموعة أخرى وليس لصالح المواطن .

٩. ستحاول بعض المجموعات التي تتملكها نزعة انفصالية باستغلال فقرة الفيدرالية في الدستور من اجل إقامة مناطق فيدرالية قومية أو طائفية أقوى من المركز تحرص من خلالها على تحقيق مصالحها الضيقة على حساب مصالحها الواسعة أي مصالح وطنها ، وتغرس في ذهنية أبناء هذه المناطق فكرة أن مصلحتهم تتحقق من خلال طائفتهم أو قوميتهم أكثر مما تتحقق من خلال وطنهم ، لذا سيعمل عامل الحرص على المصلحة الضيقة والدفاع عنها دوراً رئيساً في الحفاظ على الهويات المحلية وإضعاف الهوية الوطنية .

١٠. أن محاولة خلق هوية وطنية مشتركة في عهد النظام السابق تميز ليس فقط بتجاهل التقاليد والقيم التقليدية كما ذكرنا سابقاً ، وإنما باستعمال العنف والقسوة في فرض هذه الهوية ، والسبب الذي سمح بحدوث ذلك هو افتقاد العراق لثقافة سياسية ديمقراطية تعتمد التعددية والمشاركة السياسية والتي تسهم في تشكيل الهوية الوطنية على أساس طوعي وليس قسري ، واستعمال العنف والقسوة في فرض هذه الهوية أدى إلى عدم تجذرها في العراق والدليل على ذلك هو عودة العراقيين إلى هوياتهم الفرعية بعد سقوط النظام مباشرة .

١١. رغم أن أعداد كبيرة من الشعب العراقي المشاركة في انتخابات العام ٢٠٠٥ والذي سمح للبعض

بالتوصل إلى استنتاج قوامه أن العراق يتجه نحو الخطوة الأولى باتجاه التحول من ثقافة سياسية خاضعة إلى أخرى مشاركة إلا أن ذلك لا يصيب كبد الحقيقة ، فالأسباب التي دعت الشعب العراقي للمشاركة في الانتخابات تعود إلى:

أ. أسباب دينية وسياسية: تمثلت في الفتاوى التي أصدرها رجال الدين من الطائفتين الشيعية والسنية، وكذلك الشخصيات والزعامات السياسية بالدعوة للمشاركة في الانتخابات.

ب. أسباب طائفية وقومية: وتمثلت في اعتقاد جمهور أبناء المكونات المختلفة للشعب العراقي بأن هذه الانتخابات ستضمن حقوقه وحقوق طائفته وقوميته من خلال وصول اكبر عدد من ممثليهم إلى البرلمان أو الحكومة.

ج. أسباب نفسية: تمثلت برغبة العراقيين في التمتع بحقهم بالمشاركة في انتخابات حرموا منها ردحاً من الزمن ، فهذه الانتخابات لن تكون تعبيراً عن رأيهم الذي ظل مكبوتاً سنوات طوال فحسب وإنما محاولة لإسماع صوتهم إلى القائمين بالحكم.

١٢. أن عدم قدرة الجماعة السياسية لكل قومية أو طائفة على معالجة أخطائها أو حتى الاعتراف بها بحجة وحدة الجماعة وصلابة الموقف سينعكس سلباً على قوميتها وطائفتها خاصة ومجتمعها عامة ، فالاعتراف بالخطأ أو القدرة على التصحيح الذاتي لدى زعامة وأبناء كل طائفة أو قومية واستعدادها للتعاون مع غيرها سيكون الخطوة الأولى باتجاه تشكيل هوية وطنية عراقية مشتركة .

١٣. أن ضعف الهوية الوطنية العراقية بعد سقوط النظام السابق كانت له نتائج خطيرة أبرزها:

أ. انتشار ظاهرة تهجير أبناء فئات أو طوائف أو قوميات مختلفة في مناطق معينة عن طريق أسلوب التهديد أو القتل مما خلق حالة لاجئين داخل الوطن ، ورغم أن هذه العمليات تجري الآن على نطاق ضيق إلا انه يخشى من اتساع عملياتها مستقبلاً مما ينذر بحالة خطيرة قد تقود إلى اندلا ع حرب أهلية واسعة النطاق في العراق .

ب. انتشار ظاهرة التدمير والقتل الجماعي الذي يعد ممارسة مشروعة بنظر من يقومون بها بحجة الدفاع عن حقوقهم أو حماية أنفسهم ، أو بحجة أن الجماعات التي تمارس ضدها هذه الإعمال هي جماعات كافرة أو خائنة أو لا تنتمي إلى العراق إلى غير ذلك من الأسباب .

ج. بروز ظاهرة التقوقع على الذات لدى بعض المجموعات أو الفئات من خلال رفض المساهمة في المشروع السياسي في العراق أو الاندماج في مجتمعه .

د. استخدام لغة السلاح بدل الحوار بوصفها وسيلة للدفاع عن الحقوق والحريات الخاصة ببعض الطوائف والقوميات وما يتتبعه من أعمال القتل والتدمير واستباحة المحرمات والممتلكات وغيرها ، وحتى لو تخلى المسلحون عن سلاحهم واتجهوا للحوار مع الآخرين فأن الحوار سيفتقد لغة مشتركة فيصبح الصراع على المكاسب والمناصب بدل تقديم الأفضل للشعب أو بناء هويته الوطنية وتدعيمها هو السمة البارزة في المشهد السياسي العراقي ، وهذا ما ظهر واضحاً أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة الحالية ، وأحيانا قد يعمد احد الأطراف إلى المحافظة على سلاحه رغم اشتراكه في الحكومة بوصفها أفضل السبل لتحقيق مكاسب سياسية ، وهذا ما نلاحظه لدى بعض الأطراف المشاركة في الحكومة الحالية .

أن هذه العوائق والسلبيات ورغم مرارتها التي تؤلم النفس وتدمر الوطن إلا أن التركيز عليها والركون إليها في الادعاء بعدم جدوى التغيير يعد خطأ كبيراً ، لذا فنحن مدفوعون بإحساسنا وبرغبتنا في أن ينهض العراق من كبوته إلى اقتراح المعالجات الآتية :

١. فرض القانون على الجميع دون استثناء أو تمييز مما سيسهم في تقوية قاعدة الثقافة السياسية المشاركة وتمتين أسس الهوية الوطنية .
٢. تشجيع الاختلاط والتزاوج ما بين المكونات المختلفة للمجتمع العراقي سيسهم هو الآخر في إضعاف الهويات الفرعية وتقوية الهوية الوطنية .
٣. تطويق دور القوى المتطرفة التي تمارس دوراً سلبياً على الساحة السياسية العراقية من خلال إثارتها للنعرات الطائفية والمذهبية وتقوية النزعات الانفصالية سيشكل البداية الصحيحة نحو بناء هوية وطنية مشتركة .
٤. أن تمدين الريف العراقي وإعاقة ترييف المدن سيكون احد الوسائل المهمة في التحول من الثقافة السياسية الخاضعة إلى الثقافة السياسية المشاركة على اعتبار أن الريف هو الحاضن للثقافة الأولى .
٥. تنشئة وتدريب المواطن العراقي على أسلوب النقد البناء وليس الهدام سيؤدي إلى بناء الثقافة السياسية المشاركة والمجتمع على أسس سليمة ، وسيسهم في معالجة أخطاء النظام السياسي ، أما النقد الهدام فسيؤدي إلى تمسك السلطة السياسية بقراراتها أو تنمية وتعزيز الخلافات أو حتى توسيع ثقتها بين السلطة السياسية والمؤسسات الصحفية وبعض أقطاب المعارضة.
٦. ضرورة أن تنتظم القوائم السياسية العراقية المرشحة للانتخابات على أساس وطني وليس ضيق بحيث تضم المجموعات والفئات والشرائح المختلفة للشعب العراقي لا أن تتخندق كل قائمة خلف جدار

طائفتها أو قوميتها.

٧. إعادة تشكيل العديد من الأحزاب والحركات السياسية العراقية على أسس المواطنة وليس الطائفة أو القومية أو الدين ، وضرورة أن تتخلى هذه الأحزاب والحركات عن صيغتها المناطقية كأن تكون الأحزاب الفلانية ممثلة للمناطق الشمالية وأخرى للمناطق الجنوبية والوسطى وثالثة للمناطق الغربية .

٨. ضرورة أن يكون خطاب الرموز السياسية والدينية العراقية خطاباً وطنياً موحداً وليس خطاباً ضيقاً نظراً لما يمكن أن يتركه الخطاب الأخير من انعكاسات سلبية تؤدي إلى توليد المزيد من حالة الاحتقان الطائفي والحقد بين أبناء الشعب الواحد .

٩. حاجة العراق إلى شخصيات أو زعامات سياسية يوحد الإجماع عليها كبداية لبناء اللحمة الوطنية ، ويبدو أن هذه الشخصيات أما إنها غائبة حالياً عن الساحة السياسية أو يتم التضييق عليها لعرقلة عملها من قبل جهات عدة ، أو أن برنامج عملها غير فعال وهو بحاجة إلى الدعم الرسمي والشعبي ، وحتى لو ظهرت هذه الشخصية مستقبلاً فأنها لن تستطيع تجاهل الدور الأمريكي في العراق الذي سيبقى رئيساً لفترة غير محدودة لكنها ستحرص على التعامل مع هذا الدور من منطلقين هما : حماية المصلحة الوطنية أولا ، وتأمين الاستقلال ثانياً .

١٠. خلق نظام تعليمي ينمي في الأجيال كافة ويغرس فيها حب الوطن والتضحية في سبيله والحرص على سلامته.

١١. إقامة نظام اقتصادي يشمل الجميع بامتيازاته دون محاباة لجماعة على حساب أخرى ، ونظام اجتماعي أكثر عدالة ومساواة في تعاملاته .

١٢. أن الغاء الحدود والتمايزات ما بين الطوائف والأقليات العرقية والدينية والطائفية يبدو صعباً على المديين القريب والمتوسط في ظل تمسك كل طرف بخصوصيته ، لكن يمكن على المدى البعيد إضعاف هذه الحدود والتمايزات دون إلغائها (والتي عادة ما يكون لها غلاة في كل طائفة أو قومية يدافعون عنها) من خلال خلق قاعدة للتعاون المشترك تعتمد إقامة شبكة من الروابط المعقدة والمتشابكة، ووضح كوابح وعوائق قانونية أو عرفية تمنع تفكيك هذه الروابط وفصم عراها مما سيسهل من مهمة القائمين على تشكيل هوية عراقية مشتركة وإقامة ثقافة سياسية مشاركة تقوم على قاعدة رصينة وقوية.